

ولا يمكن القانون أن يواكب تطور علماء الحاسوب حيث يلاحظ أن معظم التشريعات العربية والعالمية لم تعالج هذا الموضوع بنصوص خاصة وإنما جاءت ضمن النصوص الواردة على حق المؤلف مع الفرق الكبير ما بين برامج الحاسب الآلي و المؤلفات الأدبية وغيرها مما يندرج تحت باب حقوق المؤلف ذلك أن هذه البرامج أصبحت الآن هي الأساس التي تبنى عليها الدول المتقدمة وهي الوسيلة التي من خلالها يمكن للدول النامية ودول العالم الثالث اللحاق بركب الحضارة العالمية ومسايرة التطورات التكنولوجية الهائلة التي يشهدها العالم يوماً بعد يوم بتسارع منقطع النظير . ومن أهم المسائل القانونية التي أثارها استخدام الحاسب الآلي كما ذكرنا أعلاه هو: تحديد ماهية برامج الحاسب الآلي وطبيعتها القانونية وهل هي مصنفة قابلة للحماية عن طريق قانون حق المؤلف، وتطور هذه الصور الى درجة لم تعد فيه أشد البرامج تعقيداً وتطوراً محمية من الاستنساخ غير المشروع وغير القانوني وبتكاليف منخفضة، ونتيجة ذلك تم اعتبار أن برامج الحاسوب الآلي يتم حمايته ضمن حقوق المؤلف فقد أقر المشرع الجزائري مسايرة غيره من التشريعات لحماية برامج الحاسوب الآلي ضمن حقوق المؤلف بموجب الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.